الفصل الأول

متصارعون على الكعكة الفارسية

العام ١٥٠١م كان مفصليًا في تاريخ بلاد فارس (إيران حاليًا)؛ ففيه حكم الصفويون الشيعة تلك البلاد السنية الشاسعة بعد تشييع أهلها قسرًا؛ لتصبح بعدها فارس خِنْجَرًا في ظهر العرب والمسلمين بتحالفها مع الغرب ضدهم؛ لتحقيق ما اعتبره حكامها مصالح لدولتهم. وللأمانة التاريخية فإن الغرب قد استفاد من هذه الدولة بقدر ما يخدم مصالحه، وعندما شَعُرَ بقرب انهيارها؛ تَخَلّى عنها دون أن يذرف عليها دمعة واحدة، غير أنَّ أهم ما رَبِحَه من هذا الارتماء الصَّفَوِيّ في أحضانه، هو وجود بلد ذي أهمية استراتيجية يمكن أن يكون موطئًا للقدم الغربية في الشرق في المستقبل.

حَلَّت الدولة القاجارية محل الصفوية في عام ١٧٩٤م بعد سقوط الحكم الأفغاني السُّني الذي أطاح بالصفويين الشيعة، وورثت مساوئ الحكم الصَّفَوِيّ من الاستبداد الداخلي، والتعصب المذهبي، والتبعية العمياء للغرب، ومحاولة استخدام المؤسسة الدينية كغطاء لتبرير استبدادهم. إلا أنهم زادوا على ذلك بتفريطهم في ثروات إيران وبيعها للأجانب بأبخس الأثمان؛ حفاظًا على حياتهم

المترفة، تاركين الشعب غارقًا في فقره المدقع. وكان الصدام مع مراجع الشيعة هو محصلة خنوع القاجار المزري للأجانب.

عام ١٨٢٦م، احتل الروس المقاطعات الخمس الشمالية لفارس دون أن ينبس سلطان القاجار (فتح علي) ببنت شفة، وكأن هذه الأراضي المحتلة في بلد مجاور؛ فثار عليه مراجع الحوزة العلمية، وهددوه بتنحيته عن العرش، وشكلوا مقاومة مسلحة لدحر الاحتلال الروسي عن بلادهم بقيادة محمد المجاهد، ودخل الشاه المعركة مرغمًا بعد تهديدات العلماء، ورَدَّ الشاه على المندوب الروسي قائلًا: "إنني أعلم أن مصلحة الدولة في السلم وفي مصالحتكم، لكن مصلحتنا الوطنية تضطرنا إلى تأييد رجال الدين والمقاومة التي نظموها".

لكنَّ المعركة لم تكن متكافئة بين الطرفين، وانهزم أصحاب العمائم السوداء في الحرب التي استمرت لعامين، ووَقَّعَ القاجار -صاغرين- معاهدة (تركمانشاي) مع القيصرية الروسية عام ١٨٢٨م، والتي اعترفت فيها الدولة القاجارية بالسيادة الروسية على المقاطعات الخمس المحتلة: "تركمانستان، وكازاخستان، وأوزبكستان، وقرغيزستان، وطاجكستان" وهي اليوم الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى. إضافةً إلى منح الحصانة للرعايا الروس في البلاد، وأصبحت السفارة الروسية دولة داخل الدولة، لكن علماء الحوزة لم يرفعوا الراية البيضاء.

استمر المراجع الشيعة في تعبئة الناس ضد هذا الوضع الشائن، وقد خدمتهم الظروف في اكتساب مؤيدين لهم عقب أن اعتدى بعض الروس على عدة فتيات مسلمات عام ١٨٢٩م؛ فعقد العلماء اجتماعًا كبيرًا، وجهوا خلاله

إنذارًا للشاه ليوقف الروس عند حدهم، لكنه تجاهل مطلبهم: فقرر العلماء التصرف على طريقتهم.

قاد العلماء الجماهير الغاضبة إلى مقر السفارة الروسية ليحتلوها؛ فأدى ذلك إلى قتل السفير وسبعة وثلاثين من أعضاء السفارة، ولم يتأخر رد البلاط القاجاري على ما حدث، فقد شَنَّ حملة صد قادة الهجوم بمباركة علماء الضلال الموالين له، محملًا إياهم مسئولية الهزيمة في الحرب مع الروس.

مع قدوم النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ازدادت تبعية القاجار للروس، خاصة في عهد (ناصر الدين) الشاه الذي أطلق على عهده (عصر الامتيازات)؛ لكثرة ما حصل عليه الأجانب عمومًا والغرب خصوصًا من امتيازات، كان أشهرها ما حصل عليه البارون الألماني (جوليوس دي رويترز) مؤسس وكالة الأنباء الشهيرة عام ١٨٧٩م، حيث حصل على حق احتكار كافة مصادر التعدين والاتصالات بالبلاد لمدة خمسين عامًا، ومرة أخرى ينتفض العلماء ضد القاجار ويقودون حملة واسعة من الاحتجاجات الشعبية ضد هذه الامتيازات فما كان من الشاه إلا أن عدل عنها.

وفي عام ١٨٩٠م أورد إسراف الشاه البلاد المهالك، واضطر (ناصر الدين) إلى أن يُوَقِّع مع الميجور (تالبوت) البريطاني امتيازًا بقيمة خمسة عشر ألف جنيه استرليني، أعطى بموجبه حق استثمار التبغ في فارس لخمسين عامًا، إضافةً إلى ربع أرباح الشركة سنويًا حتى يغطي نفقاته الباهظة، وهنا بدأ الجشع الاستعماري في الظهور.

كانت الشركة الإنجليزية تشتري التبغ بأبخس الأسعار، وبعد تصنيعه تبيعه بأبهظها؛ ما أثقل كاهل الفلاحين ومعهم عامة الشعب على السواء؛ فانفلت غضب الشعب من عقاله، وثار أهالي تبريز، ومزقوا إعلانات الشركة ومنعوا الأجانب من دخول المدينة، غير أن الضربة الأقسى تلقتها الشركة من (شيراز).

كانت (شيراز) هي منطقة التبغ الرئيسة في بلاد (فارس) في تلك الآونة، ودعا فيها المراجع إلى مقاومة امتياز التبغ؛ مما دفع السلطات إلى إبعاد أحد فقهاء المدينة وهو (فال أسيري)، وفي أصفهان، طالب المرجع النجفي السكان بإعلان العصيان المدني، وتقسيم واردات التبغ على فقراء المدينة، وقام أحد التجار بإحراق اثنى عشر ألف كيسًا من التبغ، وقاد الميرزا (حسين الأشتياني) هذه الانتفاضة، ثم أرسل الفقهاء رسالة مفصلة إلى مرجع الشيعة الأعلى (الميرزا الشيرازي) الذي كان مقيمًا بسامراء في العراق شارحين له الموقف في (فارس)، طالبين منه الفتوى، مقترحين عليه تحريم التبغ.

استغرق الأمر عامًا وخمسة أشهر عقب توقيع اتفاق التبغ كي يصل الأمر للشيرازي، ورَدَّ الشيرازي بإرسال برقية لناصر الدين شاه؛ يحذره فيها من الاستمرار في العمل بالاتفاقية، ورد ناصر الدين بإرسال سفيره في العراق للشيرازي عَلَّه يغير موقفه، لكن الشيرازي كرر رفضه عمل ناصر الدين بالاتفاقية محذرًا من استمرارها، لَكِنَّ الشاه ضرب عرض الحائط بكلام الشيرازي واستمر في العمل بالاتفاقية؛ فقرر الشيرازي أن يهدم المعبد فوق رأسه.

أصدر الإمام الشيرازي فتوى بتحريم بيع التبغ التي قال فيها:

"التدخين الآن حرام شرعًا، وبمثابة محاربة لإمام الزمان: الإمام الثاني عشر الغائب (حسب الدين الشيعي)".

سرت هذه الفتوى في إيران سريان النار في الهشيم بعد ما وُزِّعَت نسخ خطية منها في أنحاء البلاد، وطفق النساء يجمعن التبغ الموجود في بيوتهن ويتلفنه، وكذلك جمع الرجال غلاييهم التي يدخنون فيها وأحرقوها في الميادين العامة كما أغلقت محال بيع الدخان أبوابها، بل حتى في قصر الشاه ناصر الدين أتلف الخدم غلايين الشاه الثمينة، وذات صباح طلب الشاه غليانه ليدخن، وصُدِمَ أَيَّما صَدْمَةً عندما علم بما حدث، وسأل خدمه: لماذا فعلتم ذلك دون استشارتي؟

فَرَدُّوا عليه: إن ما أفتت به الشريعة لا ضرورة لسؤال السلطان فيه.

فشلت مساعي الشاه وبلاطه في منع انتشار فتوى الشيرازي، ولم يُجْدِ قرار الشاه بإبعاد كبير علماء طهران (حسين الأشتياني) نفعًا في وقف العاملين بفتوى الشيرازي، بل ازدادت نقمة الشعب على حاكمه، وامتنع الفرس عن التدخين لخمسة وخمسين يومًا، وضاق الخناق على ناصر الدين أكثر فأكثر.

اضطر الشاه في العام التالي ١٨٩٢م إلى إلغاء الاتفاقيات، وسحب الامتياز من شركة تالبوت وأبلغ رئيسها بذلك، وقد ظلت هذه الواقعة نقطة سوداء في سجل ناصر الدين شاه، وبدلًا من الكف عن الاستعانة بالأجانب في تسيير حكمه، شَكَّل في أواخر عهده ما عُرِفَ بالفرقة القوزاقية التي تَوَلَّى الروس تدريبها، وقد أدت تَصَرُّفاته المُجَافية لمشاعر الفرس الوطنية إلى اغتياله على يد

أحد تلاميذ جمال الدين الأفغاني عام ١٨٩٦م، انتقل بعدها الحكم للشاه مظفر الدين.

كَشَّرَ مُظَفَّر الدين عن أنيابه مُبَكِّرًا أمام رجال الدين؛ لإحساسه أن المؤسسة الدينية تنازعه السلطة، خاصة بعد أن تَرَدَّدَت قضية الدستور في الساحة السياسية الفارسية، فقد كان مظفر شاه يحمل تفكيرًا علمانيًا مماثلًا للفكر الأتاتوركي الذي ظهر مؤخرًا في تركيا المجاورة، لكن رجال الدين استمروا في مسعاهم لِسَنِّ دستور للبلاد، وكانت البداية في عام ١٩٠٢م.

كَوَّنَ عدد من الوُعَّاظ، وهم: ميرزا نصر الله، وجمال الدين الواعظ ما عُرِفَ بالمجلس العام للأحرار، الذي أطلق مبادرة طرحت قضية الدستور لقيت تأييدًا من عدد من الشخصيات الوطنية والليبرالية وقطاع كبير من المثقفين، لكنها اكتسبت ثقلًا خاصًا بعدما وقف إلى جانبها الفقهاء والتجار، وهما أكبر قوتين فاعلتين مستقلتين عن السلطة.

وبحكم الموقع الجماهيري والموقف المعارض للسلطة، تَصَدَّر الفقهاء الدعوة الدستورية، وكان في مقدمتهم ثلاثة من علماء النجف هم: الملا عبد الله مازندراني، والملا محمد كاظم خراساني، والحاج ميرزا حسين خليلي طهراني، بينما تحول موقف واحد من كبار علماء البلاد هو فضل الله نوري إلى معارضة الدعوة الدستورية بعد أن أيدها في وقت سابق؛ خوفًا من تكرار تجربة أتاتورك، خاصة مع دعوات الليبراليين الفرس إلى اقتباس الدساتير الغربية، وكان الشيخ نوري من دعاة هيمنة الشريعة الإسلامية وجعلها قانونًا للدولة بدلًا من القوانين الوضعية، بينما كان الرأي السائد في النجف معقل المذهب الشيعي حول العالم أن التطبيق السليم للشريعة مستحيل خلال اختفاء آمر

الزمان، وظهر رأي ثالث يدعو للعمل على الحد من الأعمال القمعية التي تقوم بها السلطة حتى يعود الإمام الغائب.

كان مازندراني وخراساني وطهراني في مقدمة مناصري هذا الرأي، وشَكَّلَت فتاواهم المؤيدة للدستور دفعة قوية للحركة الدستورية، وكان كتاب (تنبيه الملة وتنزيه الأمة) للشيخ محمد حسين نائيني هو المعبر عن وجهة النظر السياسية الشيعية للقضية الدستورية حيث جاء فيه:

"إن أفضل وسيلة لتجنب انحراف السلطة في غيبة الإمام هي إلزام الحاكم بدستور يحقق حقوق وواجبات الدولة، ثم إنشاء مجلس يضم الأذكياء والحكماء في البلاد من أجل الإشراف على تطبيق الدستور ومراقبة أعمال الدولة، ويجب ألا يتضمن الدستور أية مواد تتعارض والإسلام، كما يجب أن يضم المجلس من بين أعضائه عددًا من المجتهدين الذين يراقبون التزام قوانينه بالإسلام، وإنَّ منع الحكم المطلق من خلال وضع دستور وإنشاء مجلس شعبي هو فريضة دينية على الرغم من اختفاء الإمام عن الأنظار، وتلاحقت الأحداث التي خدمت هذا التَّوَجُّه.

في عام ١٩٠٥م، حصل الروس على امتياز بنك الإقراض الروسي، وبدأوا في إنشاء البنك على أرض تحتوى أنقاض مدرسة دينية إضافة إلى مقبرة إسلامية مهجورة، لكن أحد خطباء المساجد شحن الناس ضد المشروع، وهاجم الحكومة والمشروع محدثًا الناس عن نعال الروس التي ستطأ رفات المسلمين، وعن الربا الذي ستتعامل به الحكومة من خلال تعاملها مع هذا البنك، وخلال ساعات من هذا الخطاب، اندفع الناس نحو البناء، وهدم الناس ما بُني منه،

وغُرِّمَت الحكومة عشرين ألف تومان دفعت تعويضًا للروس عن خسائرهم، وما لبث رجال الدين أن تسببوا في مشكلة جديدة للسلطات القاجارية.

في العام نفسه، ظهرت صورة لمدير جمارك طهران البلجيكي الجنسية (مستر ناوس) وهو يرتدي ثياب فقيه في حفلة تنكرية أقامتها إحدى الجاليات الأجنبية بطهران؛ فاحتج الفقهاء على هذه الواقعة التي رأوا فيها انتقاصًا من وقارهم وهيبتهم، واعتصموا في ساحة العاصمة وانضم إليهم ألوف المواطنين، ورضخت الحكومة لمطالبهم، وطُرِد المدير البلجيكي من البلاد، وقد دفع هذا الانتصار الفقهاء إلى تصعيد ضغوطهم على السلطة لتحقيق هدفهم الأسمى بإقرار دستور للبلاد.

تزايدت نقمة الفقهاء على السلطة وعلى الأجانب، وفي ديسمبر ١٩٠٥م أعلن الفقهاء اعتصامهم في ضريح الشاه عبد العظيم ببلدة الريّ قرب طهران؛ لتحقيق مطلبهم بطرد الأجانب وتحقيق العدالة كتعبير مبدئي عن الدستور، وانضم إليهم عشرة آلاف مواطن، وأضرب التجار تعاطفًا معهم، واضْطُرَّ الشاه إلى إصدار مرسوم ملكي بإنشاء مجلس شورى ومحاكم عدلية، وعاد العلماء ظافرين إلى طهران وسط استقبال شعبي حافل.

مضت الأيام وبقيت قرارات الشاه حِبرًا على ورق لم يُنَفَّذ منه شيء، فخرجت مظاهرات احتجاجية في طهران في الحادي عشر من يوليو ١٩٠٦م، وتصادم المتظاهرون مع الشرطة وسقط خمسة وستون قتيلًا، وتجمع العلماء في مسجد شاه بالعاصمة؛ فحاصرتهم الشرطة وقطعت عنهم الماء والغذاء، وفي الخامس عشر من الشهر سمحت السلطات لهم بالهجرة؛ فهاجروا إلى قُمّ

واعتصموا في مسجدها فيما عرف بالهجرة الكبرى، وسَرَت شائعة قلبت الموازين لصالح العلماء مجددًا.

كان مَفَاد هذه الشائعة أن القاجار كانوا منخرطين في جيش الأمويين الذي حاصر الحسين بن علي في كربلاء قبل أن يقتله. وقيل أيضًا إن الخنجر الذي قطع به رأس الحسين موجود في حوزة علاء الدولة حاكم طهران، وأنَّ ما حدث من حصار في طهران هو استنساخ لما حدث مع الحسين؛ فزاد ذلك من غضب الجماهير على السلطة الحاكمة؛ ليزداد الزخم المناهض للشاه وسياساته.

استخدم الفقهاء كافة أساليب الضغط الماديّ والمعنويّ؛ فأُرْغِمَ الشاه في نهاية المطاف على إصدار فرمان في الخامس عشر من أغسطس ١٩٠٦م، تشكلت على إثره لجنة من العلماء وبعض الشخصيات الوطنية والليبرالية وبعض أعضاء الحكومة، وصاغت قانون الانتخابات، وشكلت البرلمان، وصدر الدستور الذي نَصَّ على أن المذهب الشيعي الجعفري هو مذهب الدولة الرسمي، ونَصَّ أيضًا على تشكيل لجنة العلماء التي ستتولى مراقبة مطابقة القوانين للشريعة الإسلامية، لكن دوام الحال من المحال.

سار مُظَفّر الدين على نفس درب العمالة للغرب الذي أهلك سلفه؛ ففي العام التالي وَقَّع ما عُرِفَ بمعاهدة ١٩٠٧م مع روسيا القيصرية وبريطانيا، والتي مَكَّنَت الروس من السيطرة على شمال البلاد، والبريطانيين من السيطرة على الجنوب الذي اكتشف فيه النفط لِلَّتوِ، وعندما تُوُفِّيَ الشاه مظفر الدين، خلفه ابنه محمد علي في الحكم، وكان ناقمًا على الوضع السياسي الذي نتج عن الاحتجاجات العلمائية والشعبية في عهد أبيه؛ فحاصر البرلمان، ثم قصفه في محاولة لإعادة السلطة القمعية التي كانت موجودة قبل الثورة الدستورية،

لَكِنَّ محاولته فشلت، وهرب من الشعب الثائر ضده إلى روسيا عام ١٩٠٩م، فقرر الثوار خَلْعَه وتولية ابنه أحمد العرش، وإعادة الحياة النيابية مرة ثانية، وبرز سياسيان في هذا المجلس هما:
محمد مصدق، ورجل الدين حسن المدرس الذي تَزَعَّمَ المعارضة، وكان خَصْمًا صُلْبًا لسياسات بريطانيا في بلاده، وبعد عدة أعوام، كانت فارس على موعد مع حدث غَيَّرَ وجه العالم.

الثامن والعشرون من يونيو ١٩١٤م، اندلعت الحرب العالمية الأولى، ووجد حكام فارس القاجار أنفسهم متورطين فيها رغم إعلانهم الحياد بشأنها لعدة أسباب هي:
١- التواجد (البريطاني- الروسي) على أراضيهم، وهما قوتان عظميان مشاركتان في الحرب.

٢- ضعف العسكرية الفارسية.

٣- تَمَزُّق الجيش بين فِرَقٍ متباينة الولاء، ففرقة القوزاق كانت تأتمر بأمر الروس، وفرقة الدَرَك التي كانت تأتمر بأمر السويديين الموالين للألمان بحكم أصولهم الجرمانية.

٤- اعتماد بريطانيا على النفط الفارسي في تزويد البحرية الفارسية، ولهذا فقد أرسلت قوات لحماية مصافي عبدان في الجنوب.

٥- دخول الألمان على خط الصراع لتقاسم الكعكة الفارسية في محاولة لتقويض النفوذين الروسي والبريطاني.

وكانت الأقدار سَخِيَّةً مع الانجليز، فقد انتهت الحرب العالمية الأولى بانتصارهم وهزيمة خصومهم الألمان الذين فرضت عليهم شروط صلح مجحفة بحقهم، فيما عُرِف بمعاهدة (فرساي) مثل:

تخفيض عدد جيشهم إلى الثلث، وإرغامهم على التنازل عن مستعمراتهم في أفريقيا والمحيط الهادي، ومنع دول أوروبا من تزويد ألمانيا بالمعدات الحربية الحديثة، وكان ثاني مكاسب بريطانيا هو انسحاب القوات الروسية من شمال فارس عقب اندلاع الثورة البلشفية في الرابع والعشرين من أكتوبر ١٩١٧م وانهيار الحكم القيصري، ونشأة الاتحاد السوفيتي شيوعي الفكر والعقيدة، وبذلك أصبحت إيران لقمة سائغة للبريطانيين الذين ألغوا إثْرَ ذلك معاهدة عام ١٩٠٧م، واستبدلوها باتفاقية جديدة وُقِّعَت في التاسع عشر من أغسطس ١٩١٩م، وعُرِفَت باسم (المساعدة البريطانية من أجل تَقَدُّم إيران ورفاهيتها)، وقد وقعها عن فارس رئيس الوزراء وثوق الدولة وعن بريطانيا السفير بيرس كوكس بعد مفاوضات امتدت ما يقارب العام، وكان أهم بنودها:

حق استخدام المستشارين الفرنسيين في أهم المؤسسات الرسمية الإدارية بما في ذلك الجيش الذي تقرر تزويده بالسلاح البريطاني، وقد قوبلت بغضب من الاتحاد السوفيتي وفرنسا والولايات المتحدة القوة الصاعدة حديثًا، وتَرَدَّت الأوضاع في إيران أكثر من ذي قبل.

خوت خزينة الدولة، وقُسِّمَت البلاد بين القوى الأجنبية الطامعة فيها، وقاسى الشعب المغلوب على أمره الفقر والجوع، وزاد ذلك من نبذ الناس للحكم القاجاري وتمنيهم الخلاص منه بأية وسيلة كانت، وهنا دفع البريطانيون برجلهم إلى الواجهة: رضا ميرزا خان قائد فرقة القوزاق.